

تقريبهم من العربية وتهديهم إلى حظّ من الفقه بأساليبها. . . . اتّصلت بدراسة النحو في كلّ معاهده التي يدرس فيها بمصر وكان اتّصالا وثيقا طويلا ورأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون آخر. . . . هي التبرّم بالنحو والضجر بقواعده وضيق الصدر بتحصيله. . . . كانت خصومة قاسية بين طبيعة التلميذ وبين هذا المنهاج والقائمين عليه. . . . لكن طبيعة التلميذ الصادقة في إباء القواعد والتملل بحفظها لم تخف شهادتها ولم يستطع جحدها فكانت ثورة على المنهاج وأصحابه. . . . قد كان في هذا الشهادة الصريحة بفشل هذا النحو أن يكون السبيل إلى تعلّم العربيّة والمفتاح لبابها. ولقد بذل في تهوين النحو جهود مجيدة. . . . على أنّه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها وإلى طريقة وضعها فيسأل: «ألا يمكن أن تكون الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية»¹.

إن الصعوبات الملاحظة في تدريس لسان ما يمكن أن تكون قرينة من القرائن أو مؤشرا خاما يشير إلى أن القواعد النحويّة المعتمدة ليست لائقة ولا كافية بوصف ذلك اللسان ولكن هذه الصعوبات ليست دليلا علميا في حدّ ذاتها على عدم كفاية ذلك النحو المعتمد. فإن أريد إثبات عدم ملاءمة تلك القواعد النحوية للخصائص الحقيقية لذلك اللسان الموصوف وجب إثبات ذلك بالرجوع إلى مقتضيات وصف الألسنة البشرية أي جملة فرضيات متناسقة أو نظرية علمية (هي التي نسمّيها علم اللسانيات). وهذا يقضى بتوضيح هذه الأسس والفرضيات.

وبسبب عدم التمييز . بين المجال النظري والمجال التطبيقي في النشاط العلمي الذي نشأ عنه الخلط بين وصف العربية وتدريسها، يسوي إبراهيم مصطفى بين مقتضيات البحث اللغوي ومقتضيات التدريس، بل إن الخصائص المطلوبة في

1 إحياء النحو ص أ - ب - ج - د.